دور السياسات العامة في تفعيل المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في الجزائر

The role of public policies in activating the social responsibility of the private sector in Algeria

طالب الدكتوراه/ مراد لعبيدي[1,2,3]، الدكتور/ الهادي دوش[1]

[1]**جامعة الوادي، (الجزائر)**

[2]**مخبر السياسات العامة وتحسين الخدمة العمومية في الجزائر، جامعة الوادي**

[3]**المؤلف المراسل:** labidi-mourad@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام: 2020/06/11 تاريخ القبول للنشر: 2020/09/13 تاريخ النشر: 2020/12/28

❖❖❖❖❖❖❖

مراجعة المقال: اللغة العربية: د./ محمد كنتاوي (جامعة أدرار) اللغة الإنجليزية: د./ رحمة بوسحابة (جامعة معسكر)

ملخّص:

تعاظم دور القطاع الخاص في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة باعتبارها نسقا من العلاقات المتشابكة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا هدفها الرفع من المستوى المعيشي للسكان وتحقيق رفاهيتهم مما جعلها رهان كل الدول والمجتمعات، وأصبح بذلك القطاع الخاص مرافقا للدولة والمجتمع المدني وأحد أهم الأضلاع والفواعل الأساسية في هذه المقاربة التنموية التشاركية، وتبعا لذلك أصبح مفهوم المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص الاطار الأكثر رواجا الذي تستطيع من خلاله الدولة الدفع بالقطاع الخاص للمساهمة في تحقيق هذه التنمية المنشودة، وشهد هذا المفهوم تطورا بارزا على مستوى التنظير والممارسة، ما استدعى تدخل الدولة عن طريق وضع سياسات عامة متنوعة بين الطوعية والالزام لتنظيم هذه الممارسات خدمة للاستراتيجية العامة من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

تأتي هذه الدراسة لإبراز دور السياسات العامة للدولة في تفعيل أداء القطاع الخاص للمسؤولية الاجتماعية من أجل تعزيز إشراكه في عملية تحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: السياسات العامة؛ القطاع الخاص؛ المسؤولية الاجتماعية؛ الطوعية؛ الالزام.

Abstract:

The private sector has become increasingly involved in sustainable development as a cross-economic, social and environmental platform of relations aimed at raising the standard of living and well-being of the population, making it the behest of all Nations and societies, thus, the private sector has become a companion to the state and civil society, and one of the most important actors in this participatory development approach. Accordingly, the concept of social responsibility of the private sector has become the most popular framework within which the State can push the private sector to contribute to this desired

development. Such concept has seen a significant development in theory and practice, so this requires a State intervention by developing a variety of policies between voluntary and mandatory regulation of these practices in the service of the overall strategy for sustainable development.

The present study comes to highlight the role of State policies in operationalizing the private sector's social responsibility to enhance its involvement in the process of achieving sustainable development.

***Key words**: The public policies; the private sector; the social responsibility; the voluntary; the mandatory.*

مقدّمة:

لقد شهد القرن الماضي تطورا متسارعًا لمفهوم المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص على المستوى النظري نتيجة تراجع الأدوار الاقتصادية والاجتماعية والخدمية لنموذج دولة الرفاه الاجتماعي، بسبب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وتوجه العالم نحو الاقتصاد الليبرالي بفعل تأثره بموجة العولمة، وكانت نتيجة حركة الأبحاث العلمية الكثيرة التي تناولت هذا المفهوم ونتيجة تطوره على مستوى الممارسة في كثير من الدول، هو الوصول إلى نتيجة أساسية مفادها إعطاء القطاع الخاص أدوارا اجتماعية جديدة كانت من مهام نموذج دولة الرفاه الاجتماعي، ما يعني تقريب القطاع الخاص من الدولة وتكليفه بمهام اجتماعية كانت في السابق من صميم مهام الحكومات، هذا ما دفع بالدول والحكومات إلى تنظيم هذه العلاقات وسن سياسات لتطبيق المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص باعتبارها أحد أهم القضايا التي أصبحت توجه مناحي حياة المجتمع وتسهم في تحقيق تنميته.

انطلاقا مما سبق نحاول طرح الاشكالية التالية:

ما هو دور السياسات العامة في تفعيل المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص؟ وما هو واقعها في الجزائر؟

وفي سياق معالجة هذه الاشكالية نطرح الاسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم السياسات العامة؟ وما هو مفهوم المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص؟
- كيف تنظر السياسات العامة إلى المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص؟
- ما هو واقع تنظيم السياسات العامة للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

- تلعب الدولة دورا جوهريا في تفعيل المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص من خلال التنويع بين السياسات العامة الطوعية والالزامية،
- كلما كانت السياسات العامة أكثر تحفيزا لمؤسسات لقطاع الخاص كلما زادت المسؤولية الاجتماعية لهذه المؤسسات،

- عملت الجزائر كغيرها من الدول على تنظيم المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص من خلال سياساتها العامة.

أهداف الدراسة:

- التحليل النظري لكل من: السياسات العامة، والمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص،
- إبراز العلاقة التنظيمية بين السياسات العامة و المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص،
- الاطلاع على المبادرات الحكومية لتنظيم المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في الجزائر.

الاطار المنهجي للدراسة:

المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي عن خلال التطرق للجوانب النظرية للموضوع ووصفها وهي السياسات العامة والمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، والمنهج التحليلي من خلال تحليل العلاقة بين السياسات العامة والمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، إضافة إلى منهج دراسة الحالة من خلال التطرق إلى واقع تنظيم السياسات العامة في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.

هيكل الدراسة: قسمت الدراسة الى ثلاثة مباحث كما ياتي: حيث سنتطرق في المبحث الأول إلى الاطار المفاهيمي للسياسات العامة والمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، وفي المبحث الثاني إلى المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص كحقل جديد في السياسات العامة، بينما سنتطرق في المبحث الثالث إلى واقع السياسات العامة للمسؤولية الاجتماعية في الجزائر.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للسياسات العامة والمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص

قبل البحث في العلاقة بين السياسات العامة والمسؤولية الاجتماعية للقطاع، يتوجب علينا أولا التطرق إلى الإطار النظري والحدود المفاهيمية لهذين المصطلحين: السياسات العامة، المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، حتى يتسنى لنا معرفة العلاقة بينهما.

المطلب الأول: مفهوم السياسات العامة

لقد تعذر على الكثير من الباحثين الذين تناولوا مفهوم السياسة العامة التوصّل إلى تعريف دقيق لهذا المصطلح، ويرجع هذا الاختلاف لتباين منطلقاتهم ووجهات نظر هم في تعريف السياسات العامة عبر مختلف العلوم الاجتماعية والإنسانية: السياسة، الإدارة العامة، الاجتماع، الاقتصاد... وغيرها من العلوم، بل نجد أن هناك اختلافات حول هذا المصطلح العلمي حتى داخل التخصص الواحد، وفي هذا الشأن يرى احمد مصطفى الحسين أن تعدد تعاريف السياسة العامة ناتج عن الاختلاف في الخلفيات والاغراض الاكاديمية للباحثين من جهة، ولطبيعة موضوع السياسة العامة المتشعبة والمعقدة من جهة أخرى، فكل تعريف يخدم غرضا معينا ولا يمكن الحكم على صحته من خطئه (حسين، د.ت، صفحة 300).

وبالرغم من أنّ مصطلح السياسة العامة كمفهوم لم يظهر إلا حديثا وشهد منذ ظهوره تغيرًا وتطورًا، إلا أن مفهومه البسيط كان متجسدا منذ القديم على مستوى الممارسة، ولا أدلّ على ذلك: مشروع بناء الاهرامات في مصر الفرعونية، ومشروع بناء سد مأرب في اليمن القديم، فالسياسات العامة تعبر عن تلك القرارات العمومية التي تصدرها السلطة العامة والتي تهدف لخدمة المجتمع والجمهور (محاضرات مقياس السياسات العامة سنة اولى ماستر، 2019).

والسياسة العامة كما عرفها "كارل فريديريك" هي برنامج عمل مقترح لشخص أو جماعة أو لحكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الفرص المستهدفة والمحددات المراد تجاوزها سعيا للوصول إلى هدف أو تحقيق غرض مقصود (الفهداوي، 2001، صفحة 35).

أما "توماس داي" فيختصر تعريفها في أنها كل ما تفعله الحكومة وما لا تفعله (الفهداوي، 2001، صفحة 35)، ويعرف أحمد رشيد السياسة العامة بأنها: "اتجاه العمل للحكومة لفترة زمنية مستقبلية وبحيث يكون لها مبرراتها، وهذا يعني ان السياسة العامة هي تعبير عن التوجيه السلطوي او القهري لموارد الدولة وأداة ذلك التوجيه هي الحكومة" (الطيب، 2000، صفحة 33)، بينما يعرفها "روبرت سايمونز" بأنها: «تعبير أو مؤشر لقصد او عزم موجه لأفعال تتضمن القيم المجتمعية وتحدد الأولويات والعلاقات بين الحكومة والمجتمع» (الطيب، 2000، صفحة 34).

من خلال ما سبق نجد ان التعاريف السابقة تركز على مفهوم السياسات العامة من خلال ما يلي:

- مركز اصدار قرارات السياسة العامة وهي السلطة العامة أو الحكومة،
- كونها عملية تهدف لحل المشكلات العامة في المجتمع.

أما إجرائيا فيمكن تعريف السياسات العامة بأنها: «كل الاعمال والوسائل التي ترصدها الحكومات من أجل معالجة مشاكل أو تلبية مطالب معينة لمواطنيها، ولها جملة من الخصائص والمميزات:

- تعبر عن كافة توجهات الحكومة الفكرية والعملية وتتضمن: البرامج التي تقوم بها، أو التي تقرها وتسكت عنها،
- تمتاز بالشمول وتهدف الى تحقيق المصلحة العامة وخدمة المجتمع.

المطلب الثاني: مفهوم المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص

يعتبر مفهوم المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص أحد المفاهيم الغربية التي ظهرت وانتشرت في الربع الاخير من القرن التاسع عشر في ميدان الاقتصاد والمال في الولايات المتحدة الأمريكية بعد التطور الاقتصادي والصناعي الهائل، وقد ظهر هذا المفهوم ردا على حركة التسارع الكبرى للشركات والمؤسسات الاقتصادية العملاقة في جني أكبر قدر ممكن من الارباح على حساب المصلحة العامة للمواطنين، الأمر الذي جعل أصوات المجتمع المدني ترتفع من أجل ضرورة الدفاع عن مصالح الجمهور ومراعاتها من قبل المؤسسات الاقتصادية بالتوازي مع تحقيق الارباح ومصالح أصحاب المال والأعمال، مما أدى إلى ظهور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية، لكن سرعان ما انتقل هذا المفهوم الى عديد من

المجالات العلمية وأصبح مبحثا هاما في العديد منها: كالإعلام، الفلسفة، القانون، علم الاجتماع، علم النفس وغيرها...

اختلف الباحثون على تباين مشاربهم و تخصصاتهم في تعريفهم للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، من حيث مدى اتساع أو ضيق هذا المفهوم، فهناك من وضع تعريفا واسعا له باعتباره يربط العلاقة بين مؤسسات القطاع الخاص والدولة والمواطنين، ومنهم من ربط هذا المفهوم بالاطار المحلي أي العلاقة بين المؤسسات و المجتمع الذي يقيم ويعمل فيه (الطائي، 2016، صفحة 22).

لكن قبل الحديث عن مفهوم المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، لا بد من التطرق إلى المفاهيم المكونة له كل على حِده، أي المفاهيم التالية: المسؤولية، المسؤولية الاجتماعية، والقطاع الخاص.

أ- المسؤولية:

تشتق كلمة مسؤولية في اللغة من الفعل سأل بمعنى طلب، ورد في المعجم الوسيط (المعجم الوسيط) معنى كلمة المَسْؤُوليةُ بأنها حالُ أو صفةُ مَنْ يُسْأَلُ عن أَمْرٍ تقع عليه تبعَتُه. يُقال: أَنا بريءٌ من مسؤولية هذا العمل. وتطلق "أَخلاقيّاً" على: التزام الشخص بما يصدر عنه قولاً أَو عملا أي الأعمال التي يكون الإنسان مطالباً بها. والمسؤول هو المنوط به عمل تقع تبعته عليه، وكل ما يكون عنه الانسان مطالبا بأفعال واشياء يؤديها. يرى سحبان خليفة أن البنية المعرفية، لكلمة "مسؤول" في اللغة العربية تكشف عن خاصية منطقية مهمة، فمسؤول على وزن مفعول مثل مجعول، وهذه الصيغة قريبة في معناها من معنى الفعل المبني للمجهول (حسام الدين، 2003، صفحة 40)، فان المسؤول فرد جعل مسؤولا دون بيان من جعله مسؤولا، اما في اللغة الفرنسية فإن كلمة "Responsabilité" بمعنى "مسؤولية" حسب معجم لاروس "LAROUSSE" تعني ما ينبغي أن يكون الفرد مسؤولًا عنه (Dictionnaire LAROUSSE).

من الناحية الاصطلاحية يختلف مفهوم المسؤولية باختلاف الرؤى والزوايا التي ينظر منها للمفهوم، فالمسؤولية القانونية تختلف عن المسؤولية السياسية او المسؤولية الاجتماعية أو الاعلامية، يقول الاستاذ عبد المنعم الحفني: "المسؤولية هي الاقرار بما يصدر من أفعال وأقوال تترتب عليها نتائج، هذه النتائج قد تكون معنوية "الاحترام والتحقير"، أو اقتصادية "التعويض المالي عما يلحق الآخرين من أضرار"، أو قانونية "الثواب والعقاب"، أو دينية "الاجر والجزاء من عند الله"، أو أخلاقية "المدح أو الذم". (جبالة و مقدم، 2019، صفحة 10).

كما تعرف "مادلين قرافيتز" Madeleine Grawitz المسؤولية بأنها: "عملية يتم بموجبها الاجابة أو الرد على شخص ما بشيء ما، وهي مفهوم بمفهوم آخر وهو الحرية" (جبالة ومقدم، 2019، صفحة 10)، ويعرف وارين warren المسؤولية بأنها: "وعي الانسان البالغ بأن عليه التصرف تبعا لمعايير اجتماعية وأنه معرض للعقاب إذا انتهك محظورات التوجيه الاجتماعي، أو هي الاتجاه الاساسي للإذعان العام للتوجيهات والموانع الاجتماعية" (حسام الدين، 2003، صفحة 45) أما بالدوين Baldwin فيرى

أن مصطلح المسؤولية يستعمل غالبا لاحتواء كافة المواقف الاخلاقية والاجتماعية، وهي واجب مرتبط بأفعال إرادية (حسام الدين، 2003، صفحة 47).

الملاحظ من خلال هذه التعاريف أنها تركز على اقتران المسؤولية بأفعال إرادية يتوجب القيام بها لدوافع إجتماعية وأخلاقية ويترتب عنها العقاب عند التقصير في أدائها، كما تتميز المسؤولية بتشعب وتعدد استعمالاتها في مختلف العلوم الانسانية وتنحصر في كونها تحمل لتبعات أقوال وأفعال مترتبة عن أفراد وجماعات في مختلف المجالات.

ب- المسؤولية الاجتماعية:

ليس هناك مفهوم جامع حول المسؤولية الاجتماعية، لكن يمكن رصد اتجاهين أساسيين لعرض هذا المعنى:

الاتجاه الاول: يسند مصدر الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية إلى المجتمع، وهذا الطرح هو السائد في الادبيات الغربية وهو يمثل مسؤولية الفرد أو الجماعة تجاه المجتمع الذي تعيش فيه، وتعرف وفق هذا الاتجاه المسؤولية الاجتماعية بأنها: مسؤولية الافراد عن أفعالهم حيال السلطة الاجتماعية، وما تمثله من أعراف وتقاليد وعادات ورأى عام، وتتميز المسؤولية باستناد السلطة فيها لمرجعية ثابتة وفق منظومة القيم المتضمنة في المجتمع، وتكون العبرة فيها بالنتائج.

الاتجاه الثاني: يسند مصدر الإلزام بالمسؤولية الاجتماعية إلى الجهة المسؤولة في حد ذاتها بغض النظر كونها فردا أم جماعة، هذا الطرح ساد في بعض الأدبيات الإسلامية وتزعمه أستاذ علم النفس التربوي "سيد عثمان" حيث عرف المسؤولية الاجتماعية بأنها: "مسؤولية الفرد أمام ذاته عن الجماعة التي ينتمي إليها، وهي تكوين ذاتي خاص نحو الجماعة التي ينتمي إليها الفرد، وعبارة مسؤول أمام ذاته تعني في الحقيقة مسؤول عن الجماعة أمام صورة الجماعة المنعكسة في ذاته" (حسام الدين، 2003، صفحة 48)، فالمسؤول هنا يعكس صورة المجتمع الذي ينتمي إليه.

ورغم الارتباط التاريخي لكثير من الدراسات التي تتناول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية والإدارية بالاتجاه الأول منذ الاحداث التي شهدها الربع الاخير من القرن التاسع عشر بسبب الحاجة الى ضرورة التزام الشركات بمسؤولياتها الاجتماعية كرد فعل على اندفاعها على تحقيق اكبر قدر من الارباح على حساب مصالح المجتمع الذي تعيش فيه، وارتباط الدراسات التي تتناول دور الافراد ومسؤولياتهم الاجتماعية خاصة في الإدارة الصحافة، بالاتجاه الثاني. فان هذه الدراسة تعتمد على الجمع كلا الاتجاهين باعتبار المسؤولية الاجتماعية في معناها الأخير تشمل ذاك العمل المتبادل بين "الأفراد والجماعات"، "المؤسسات والتنظيمات"، "المجتمعات المحلية والمجتمعات العامة"، وهي التزام داخلي يغلب عليه التأثير المجتمعي، كما في الاتصال بين الأفراد والجماعات، لأنه لا يتصور وجود جبر داخلي أو التزام معنوي داخلي للأفراد إلا من ذواتهم لتحقيق مسؤولياتهم، التي هي في حقيقتها تعبير عن المسؤولية الاجتماعية.

ويتداول كثير من الباحثين العرب والغربيين على حد سواء مفهوم المسؤولية الاجتماعية "Responsabilité sociale" على أنه مرادف للمسؤولية المجتمعية "Responsabilité sociétale"، رغم أن التباين اللفظي واضح بين المفهومين، في حين يفرق بعض الباحثين بين المفهومين، لأن كل مفهوم يدل على تصور عقلي معين مختلف عن غيره يفترض فيه درجة من الدقة والوضوح، كما أن لكل مفهوم خصائصه البنيوية والوظيفية المختلفة عن المفاهيم الاخرى مهما تقاربت منه (عقيل، 1999، صفحة 8)، وذلك كما يلي:

- المسؤولية المجتمعية مفهوم جديد ذو ملامح فلسفية ومعيارية ما زال في طور التشكيل يتبين من خلال كلمة مجتمعية عن علاقته المباشرة بالمجتمع، يرتبط أكثر بأداء القطاع الخاص والقطاع العام تجاه المجتمع على حد سواء مما يضفي عليه شمولية أكثر، كما تتضمن في معناها نوعا من الالتزام وتتمحور حول الاستجابة المتوقعة من المؤسسات للمتطلبات القانونية والأخلاقية والقيمية والبيئية للمجتمع وليس على المتطلبات المادية، فهي تركز على الجوانب المعنوية والروحية عبر التجارب الانسانية الخيرة وفق المعايير الاخلاقية الدولية التي تتبناها المؤسسات الدولية ووفق الالتزامات الاجتماعية بالمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وخدمة المجتمع كخيار استراتيجي باعتبارها جزء منه، فهي كل ما يقدمه أي كيان عام أو خاص للمجتمع في أي مجال تحتاجه المجتمعات لتمتلك عوامل القوة والتأثير من أجل تحقيق مصالحها ببناء علاقة ثقة بين مكونات الدولة، المجتمع والقطاع الخاص (عوض، 2017).

- المسؤولية الاجتماعية هي مفهوم أكثر عملية وواقعية وتطبيقا في أرض الواقع، تضيق كلمة "اجتماعية" من حدوده وتضفي عليه الانطباع بارتباطه بالجوانب الخيرية والطوعية غير الملزمة ما جعل بعض الباحثين يطلقون عليه عدة تسميات أخرى كالاستجابة الاجتماعية، الشركات الأخلاقية مواطنة الشركات، أو الحوكمة الجيدة للشركات وغيرها من التسميات، كما ارتبط هذا المفهوم في أبعاده التاريخية بتحولات اقتصادية وسياسية كالحروب العالمية، وأزمة الكساد العالمي، وترتبط المسؤولية الاجتماعية أكثر بالقطاع الخاص خاصة الشركات في حين أن ارتباطها بالقطاع العام محدود (عوض، 2017)، ويتمحور مضمونها في عدم اكتفاء مؤسسات القطاع الخاص بالسعي لتحقيق الارباح كغاية وحيدة، بل يجب أن تسعى لتحقيق المصلحة العامة كغاية كبرى في إطار يكون اكثر اختيارية وطوعية يسهم فيه القطاع الخاص في تحمل مسؤولياته تجاه مختلف أصحاب المصالح في مختلف الابعاد الاقتصادية والقانونية، البيئية والاخلاقية، كما تعتبر المساءلة على وضع سياسة واضحة لممارستها وتطبيقها وتقييمها مكونا أساسيا فيها، من أجل تحقيق استدامة هذه المؤسسات وزيادة سمعتها وزيادة تنافسيتها وقبولها مجتمعيا بسد حاجيات المجتمع ومتطلباته المعيشية ونيل رضاه من خلال مشاريع خيرية واجتماعية ذات طبيعة تنموية مستدامة.

ج- القطاع الخاص:

هناك عدة تعاريف متباينة ومختلفة للقطاع الخاص تعكس اختلاف الرؤى الفكرية والأيديولوجية حوله، فيعرفه البعض بأنه: "قطاع في الاقتصاد الوطني يقوم على أساس الملكية الخاصة

لوسائل الانتاج وفيه يتم تخصيص الموارد الانتاجية بواسطة قوى السوق اكثر مما هو بواسطة السلطات العامة، (عمر، 1999، صفحة 203)، كما يعرف أيضا بشكل عام بأنه: "ذلك الجزء من الاقتصاد غير الخاضع لسيطرة الحكومة ويدار وفقا لاعتبارات الربحية المالية" (الكواز ، 2008، صفحة 07)، ويرى ذكاء مخلص الخالدي أن تعريف القطاع الخاص يختلف بحسب الغاية منه، فمن الناحية الاقتصادية يعرف بأنه القطاع الذي يشمل الأنشطة الاقتصادية كلها التي تأخذ مكانتها في حيز جغرافي معين باستثناء الانشطة الحكومية، فهو باختصار ذلك الجزء الذي لا تملكه الحكومة او مجموعة السلع والخدمات التي ينتجها الافراد والشركات الخاصة بأغراض الربح (الخالدي، 2013، صفحة 273)، أما في مجال قطاع الأعمال فيعرف بأنه ذاك القطاع الذي يدار من طرف الأفراد والمؤسسات محليين أو أجانب لحسابهم الخاص بارتكازهم على آلية سوق المنافسة الكاملة، حيث يعتبر الربح هو الدافع الرئيسي لقيامهم بهذه الأعمال، بمعنى أنه في نظام اقتصادي مختلط يغطي القطاع الخاص الجزء غير الخاضع لسيطرة الحكومة حيث تسود قوانين السوق والمشاريع التجارية الخاصة، أي المؤسسات والشركات بمختلف أحجامها – صغيرة، متوسطة أو كبيرة. (يختار و عبد القادر، 2011، صفحة 03).

يتبين من التعاريف السابقة أن القطاع الخاص يرتبط بالخصائص التالية:

- الإدارة الخاصة من طرف من طرف أفراد أو جماعات محلية أو أجنبية وعدم الخضوع للإدارة الحكومية،
- الاعتماد على آلية السوق والمنافسة الحرة،
- تحقيق أقصى قدر ممكن من الارباح كهدف رئيس للقطاع الخاص.

إن التركيز على الهدف الرئيسي للقطاع الخاص - تحقيق أكبر قدر من الربح- لا يعني قيام هذه المؤسسات بأدوار غير ربحية، فكثير من مؤسسات القطاع الخاص في مختلف دول العالم تقوم أيضا بأعمال خيرية لا تسعى الى تحقيق ربح مادي، ويطلق عليها أحيانا اسم القطاع التطوعي، كما أن هناك عدة تسميات أخرى تطلق عليه: كالقطاع المجتمعي، القطاع الثالث، أو القطاع المدني، وتهتم غالبا هذه المؤسسات بتقديم الخدمات الاجتماعية والبيئية والتعليم وغيرها من الاحتياجات الاجتماعية التي لا تهدف لتحقيق الربح (الخالدي، 2013، صفحة 274).

من خلال ما سبق يمكن القول أن مفهوم القطاع الخاص واسع جدا فهو يشتمل الشركات الوطنية والشركات غير الوطنية "متعددة الجنسيات" والمؤسسات التي تمثل العاملين في هذه الشركات وكذا مالكيها، كما يشمل مفهوم القطاع الخاص المؤسسات الخاصة ذات العلاقة بالشركات والتي تم تأسيسها لأغراض غير ربحية كالأهداف الاجتماعية والثقافية وصناديق التقاعد الخاصة، وقد أصبح القطاع الخاص ذا نطاق عالمي وتأثيره متزايد على مستوى الدول والحكومات والمنظمات الدولية، بل يعتبر لدى بعضهم شريكا أساسيا في عملية التنمية، وهذا ما يجعل ممارسته للمسؤولية الاجتماعية أمرا في غاية الأهمية.

د- المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص:

لقد أثار مفهوم المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص الكثير من التساؤلات والإشكاليات، فقد تم تناول هذا المفهوم من طرف الكثير من الكتاب بعد اقتراحه من طرف الباحث كارول "Caroll" سنة 1979، حيث تعرف المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص على أنها: "دمج التوقعات الاقتصادية والقانونية والأخلاقية التي يتوقعها المجتمع تجاه القطاع الخاص في فترة معينة من الزمن (الطائي، 2016، صفحة 24)، وسنقوم فيما يلي بعرض أهم التعاريف التي تناولت هذا المفهوم:

يعرفها بلازورك "BLazorke" بأنها: "برامج تطوعية تتقدم بها المنظمات استجابة لاحتياجات جماهيرية وتمثل وعي المنظمة وإداراتها بأنها مسؤولة عن تأثيراتها تجاه المجتمع" (فولى، 2019، صفحة 34)، أما بلونسترونغ "Blomstrong" فيرى أنها: "تعني كافة الممارسات والأفعال التي تلتزم بها المنظمات لحماية وإدارة المجتمع ككل مع الاهتمام بالمصالح الذاتية للمجتمع" (فولى، 2019، صفحة 34).

نلاحظ أن هذين التعريفين يركزان على أحد أهداف المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص وهو حماية المجتمع ورعاية مصالحه.

أما الأستاذة هدى رزق فتعرف المسؤولية الاجتماعية للشركات بأنها التزام مستمر لقطاع الاعمال من أجل التصرف أخلاقيا والمساهمة في التنمية الاقتصادية مع تحسين الظروف المعيشية للأيدي العاملة وعائلتهم وكذلك المجتمع المحلي والمجتمع بشكل عام (رزق، 2013، صفحة 223).

كما يعرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص على أنها: "الالتزام بالمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة وذلك من خلال التعاون مع العاملين وأسرهم والمجتمع المحلي ككل لتحسين مستوى معيشتهم على نحو مفيد لنشاط الشركات والتنمية الاقتصادية (رزق، 2013، الصفحات 225-226))، أما مجلس الأعمال الدولي للتنمية المستدامة: فيعرفها بأنها: "التزام دائم لمؤسسات القطاع الخاص بتكييف أعمالها اخلاقيا واجتماعيا والمساهمة في التنمية الاقتصادية عن طريق تحسين حياة العمال والموظفين وأسرهم والمجتمع المحلي ككل (رزق، 2013، صفحة 226)، أما منظمة العمل الدولية تعرف المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص بأنها الاعمال التي تتجاوز الأنشطة الانتاجية للسلع والخدمات بأكثر الطرق فاعلية واقتصاد، فتتناول مجموعة العلاقات التي تقيمها المؤسسة ليس مع عملائها ومورديها و موظفيها فقط بل مع باقي المجموعات الاخرى في المجتمع و باقي احتياجات المجتمع الذي تعمل فيه (فولى، 2019، صفحة 34).

إن جميع هذه التعاريف تذهب إلى التركيز على مساهمة المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، بينما يرى الاتحاد الأوروبي بأنها: "... مفهوم متضمن للاعتبارات الاجتماعية و البيئية في أعمال الشركات وفي علاقاتها مع أصحاب المصالح بشكل تطوعي غير ملزم بقانون (رزق، 2013، صفحة 226)، فهذا التعريف يركز على الجانب التطوعي للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.

تعرف المفوضية الأوروبية المسؤولية الاجتماعية بأنها مسؤولية المنظمة أمام تأثيرات نشاطها على المجتمع وذلك باحترام القوانين والقواعد التنظيمية والمعاهدات التي أبرمتها مع مختلف الأطراف، ومن

أجل أدائها لهذه الوظيفة بشكل جيد يفترض الدخول في شراكات محدودة مع مختلف الاطراف وإدراج اهتمامات المنظمة للمسائل الاجتماعية والبيئية والاخلاقيات واحترام حقوق الإنسان والمستهلك في أداء الأنشطة التشغيلية أو في الوضع الاستراتيجي (فولى، 2019، صفحة 34)، أما منظمة الإيزو: فتعتبرها مسؤولية المنظمات عن تأثيرات القرارات والانشطة التي تقوم بها على البيئة والمجتمع وانعكاسها من خلال: التنمية المستدامة بما فيها الصحة ورفاهية المجتمع، الاستجابة للمجموعات الضاغطة، احترام القوانين مع مراعاة المعايير الدولية، إدراج هذه النقاط في ثقافة المنظمة وعلاقاتها (فولى، 2019، صفحة 32).

من خلال هذين التعريفين نجد أنهما يركزان على أهم عناصر المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص التي يجب أن تندرج ضمن ثقافة المنظمة وهي حقوق الانسان، التنمية المستدامة وحماية البيئة.

أما التعريف إجرائي للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص فإنه يعني ما يلي:

- المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص هي التزام إنساني وأخلاقي واجتماعي للمنظمات العاملة في المجتمع،
- تعتمد المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص على الطابع التطوعي في أعمالها المجتمعية،
- تقوم المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص على تضمين عدة معايير ضمن ثقافة المنظمة كحقوق الإنسان المساهمة في التنمية المستدامة، حماية البيئة.

المبحث الثاني
المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص كحقل جديد في السياسات العامة

لقد شهدت المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تطورا لافتا بتزايد أدوار القطاع الخاص في العملية التنموية الشاملة التي أصبحت غير مقتصرة على الجانب الاقتصادي مثل زيادة النمو الاقتصادي وزيادة التشغيل، وتعدتها الى الجوانب الاخرى خاصة الاجتماعية والبيئية، ومن أجل تنظيم هذه الادوار الجديدة ظهر حقل جديد في السياسات العامة يتناول ضبط وتنظيم المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، وسنتناول في هذا المبحث طبيعة علاقة السياسات العامة بالمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص "المطلب الأول"، ثم طبيعة الأدوار بين الحكومات والقطاع الخاص في مجال المسؤولية الاجتماعية. في "المطلب الثاني"، وأخيرا تنظيم السياسات العامة للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في "المطلب الثالث".

المطلب الأول: علاقة السياسات العامة بالمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص

المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص هي حقل جديد من السياسات العامة باعتبارها تعنى بمشكلة اجتماعية ملحة تتمثل في اعطاء ادوار اجتماعية جديدة لمؤسسات القطاع الخاص في خدمة المجتمع، وترصد من خلالها الحكومة مجموعة من الاجراءات والتنظيمات المحفزة للقطاع الخاص لأداء هذه الأدوار وفق رؤيتها الفكرية والثقافة السائدة حول الادوار المنتظرة من القطاع الخاص.

تباينت نظرة الباحثين للسياسات العامة في المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص واختلفت الرؤى حولها، حيث يرى بونبنيست "benbniste" أن السياسات العامة للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص هي حقل من السياسة العامة من شأنه أن ينظم هذه المسؤولية الاجتماعية ويعمل على توسيع نطاقها وفاعلية تطبيقها (العصيمي، 2015، صفحة 71)، بينما يرى كل من ارونسون و ريفز "Aaronson & Reeves" أن السياسات العامة للمسؤولية الاجتماعية هي تلك السياسات التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالثقافة الخاصة بكل حكومة، وطبيعة الافكار السائدة في الدولة حول وضع القطاع الخاص والدور المنتظر منه، ففي الوقت الذي تتسم السياسات العامة للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في الولايات المتحدة الامريكية بالطوعية فإنها تتسم في دول الاتحاد الأوروبي بالإلزام، وهذا الاختلاف راجع لنظرة وثقافة الحكومات في الاتحاد الاوربي عنها في الولايات المتحدة حول الادوار المتوقعة من القطاع الخاص (العصيمي، 2015، صفحة 71).

أما كوفي سيلفان "MENSAH-ATTOH Koffi Sylvain" فيرى أنها تعني: كل الأعمال والضغوط التي تمارسها السلطات العامة من خلال مجموعة من التدابير أو الحوافز التي تشجع الشركات في ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات الخاصة بها، وتكون على مستويين: مستوى نظري يشمل النصوص القانونية واللوائح التنظيمية، ومستوى عملي يتمثل في الاجراءات التطبيقية والتنفيذية (MENSAH-ATTOH, 2016).

المطلب الثاني: طبيعة الأدوار بين الحكومات والقطاع الخاص في مجال المسؤولية الاجتماعية

لا يمكن أن تمارس مؤسسات القطاع الخاص المسؤولية الاجتماعية بمعزل عن أي تدخل حكومي، لان القطاع الخاص يخضع في جميع اعماله لقوانين الدولة المنظمة لمختلف مجالات المسؤولية الاجتماعية التي سبق ذكرها كحقوق الانسان، ظروف العمل، حماية البيئة، ومكافحة الفساد، وهو المستوى الأول من مستويات السياسات العامة في تنظيم المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص وهو يتناول الجانب النظري كالمصادقة على الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة وسن قوانين مختلفة ممهدة ومهيأة لممارسة المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، كما أن الدولة يمكنها سن إجراءات عملية لتفعيل هذه الممارسة ومراقبتها، بواسطة التحفيزات الضريبية مثلا، أو إصدار تقارير تقييمية لمدى ممارسة الشركات لمسؤولياتها الاجتماعية هذا إضافة الى مجموعة من الإجراءات التنفيذية.

لقد اهتمت السياسات العامة بالمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص كحقل جديد من السياسات العامة للدولة لكونها تتناول مجموعة من التدابير والإجراءات والقوانين التي تتخذها الدولة بغية تفعيل الادوار الاجتماعية للقطاع الخاص بالموازاة مع أدواره الاقتصادية من أجل المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة بكل مستوياتها، كما أنها ترتبط بالثقافة السياسية السائدة حول طبيعة الادوار المنتظرة من القطاع الخاص تجاه الدولة والمجتمع، وقد صنف بعض الباحثين نظرة السياسات العامة للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص إلى معيارين أساسيين هما:

- سياسات عامة طوعية، تهدف لتحفيز القطاع الخاص لتأدية مسؤوليته الاجتماعية، حيث انتهجت الكثير من الحكومات هذا النوع من السياسات دون غيرها، حيث تمثل سياسات الحكومات الهندية في المسؤولية الاجتماعية أحد أهم نماذجها،
- سياسات عامة إلزامية، تفرض على القطاع الخاص قيودا قانونية وتنظيمية توجهها لتنفيذ مسؤولياته الاجتماعية نحو المجتمع والبيئة، وتعد حكومات المحافظين البريطانية "خاصة في عهد رئيسة الوزراء مارغريت تاتشر" رائدة في تطبيق هذه السياسات.

المطلب الثالث: تنظيم السياسات العامة للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص

هناك عدة نماذج ومقاربات تدعو لضرورة تدخل الدولة لضبط وتنظيم المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص بغض النظر عن ما يجب أن يتضمنه هذا التدخل والدور الذي ينبغي ان تمارسه السياسات العامة لتفعيل المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تحقيقا للأهداف العامة للتنمية المستدامة، ومن هذه النماذج نجد:

1- البنك الدولي:

يقترح البنك الدولي تصورا متكاملا للتدخل الحكومي في تنظيم المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، ووفق هذا التصور تصنف السياسات العامة للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، إلى أربعة تصنيفات أساسية، وهي (Fox, Ward, & Howard, 2002, p. 03).

سياسة التكليف "التفويض": وهي وضع أطر قانونية لفرض وتوجيه أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات (مثل التشريعات واللوائح، التفتيش، العقوبات القانونية أو المالية، المبادئ التوجيهية المالية ؛ معايير السلامة، إلخ)، حيث تحدد الحكومات على مستويات مختلفة المعايير الدنيا لأداء أعمال مؤسسات القطاع الخاص، وكذا العوامل الواجب مراعاتها في عمليات صنع القرارات في المؤسسات ضمن أطر قانونية، فعلى سبيل المثال قد يندرج في إطار سياسات التكليف إجبار الشركات على تطبيق أفضل التقنيات التكنولوجية المتاحة أو أفضل خيار بيئي عملي لإدارة الانبعاثات الصناعية.

سياسة التسهيل "التيسير": وتتضمن تدابير لتسهيل تمكين المسؤولية الاجتماعية للشركات مثل حملات التوعية، الإعانات والحوافز، التخفيضات الضريبية، سياسات الشراء، بناء القدرات ونشرها،... إلخ، وذلك من خلال:

- توفير مناخ ملائم لقيام الشركات بنشاطها ومواجهة تحديات المنافسة المحلية والعالمية،
- منح بعض الجوائز المالية والمعنوية لتشجيع الشركات على المساهمة الفعالة في برامج المسؤولية الاجتماعي لرأس المال.

سياسة الإقرار" التأييد": وهي إقرار الحكومة بالمسؤولية الاجتماعية كمجال تطبيقي للشركات بجعلها محور أساسي في تعاملات الشركات مع القطاع الحكومي كالحصول على الإعانات، المنافسة على مناقصات المشاريع الحكومية، الحصول على الحوافز الضريبية والامتيازات الخاصة بالمناقصات الحكومية (Ton Verina & Ingram, 2013, p. 14)، اعتماد السياسات التي توفر الدعم السياسي لجهود المسؤولية

الاجتماعية للشركات "مثل التصديق على خطط المسؤولية الاجتماعية للشركات، نشر أفضل الممارسات في المسؤولية الاجتماعية، ودعم مبادرات الشفافية في الشركات"، وكذلك من خلال الدعم، والإشادة بالمؤسسات المسؤولة اجتماعيا، وتقدير الممارسات الجيدة من قبل الحكومة ووسائل الإعلام.

سياسة الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص: وتعني المشاركة في جهود المسؤولية الاجتماعية بين الشركات العامة والخاصة "مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وحوارات أصحاب المصلحة، والاتفاقيات على مستوى نفس القطاع الإنتاجي"، وعرفها البنك الدولي بأنها: "مبادرات مشتركة بين القطاع العام والخاص في العمليات الربحية وغير الربحية، وأيضا تشمل الحكومة ومنظمات الاعمال ومنظمات المجتمع المدني، وفي هذه الشراكة كل طرف يساهم بموارد مختلفة مالية، بشرية، تقنية معلوماتية، أو دعم سياسي، وكذلك في عمليات اتخاذ القرارات" (العصيمي، 2015، صفحة 88)، وتكون هذه الشراكة بإعطاء القدوة الحسنة للشركات من خلال الإفصاح والإعلان بشفافية عن سياسات الحكومة المختلفة وتوفير المعلومات وإتاحتها وتحسين نظم الحوكمة في الهيئات والإدارات الحكومية المختلفة، وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص (زياني و بوغليطة ، 2017)، عموما تتمظهر هذه السياسة من خلال التعامل مع القطاع الخاص كأصحاب مصلحة في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع، باعتماد حوار دائم مع قطاع الأعمال والتأكيد على مبدأ المشاركة على أساس المنفعة المتبادلة (Salim, 2019).

كما تجدر الإشارة إلى أنه على مستوى الواقع لا يمكننا التفريق بين هذه التصنيفات الأربعة، فعلى سبيل المثال قد تكون هناك حالات تتصرف فيها الحكومة كشريك، ويكون حافز الشراكة مستمد من نص قانوني أو تشريعي، وكذلك فإن الخطوط الفاصلة بين "سياسة التسهيلات" و "سياسات الشراكة" "وسياسة الإقرار" ليست واضحة دائمًا، ويبقى الرهان الحقيقي أمام الحكومات في تحديد الأولويات والحوافز ذات المغزى في السياق المحلي والوطني، والبناء على المبادرات والقدرات القائمة (Ruslan & Dalia, 2008, pp. 124-125).

يمكن القول أن هذه المقاربة تميل إلى التركيز على التدابير ذات الطبيعة الاقتصادية التي يتوجب على الدولة القيام بها لتحفيز القطاع الخاص على تفعيل المسؤولية الاجتماعية.

2- المفوضية الاوروبية:

طلبت المفوضية الأوروبية منذ عام 2002 من حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي اتخاذ مبادرات سياسية لتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات، من خلال الاعمال التالية (Albareda, Lozano, & Ysa, 2007):

- تعزيز شفافية المسؤولية الاجتماعية للشركات ونشر الممارسات الجيدة،
- تبادل المعلومات والخبرات في مجال المسؤولية الاجتماعية مع قطاع الأعمال والمنظمات،
- تطوير المهارات الإدارية في الممارسات التجارية للمسؤولية الاجتماعية للشركات،
- زيادة دمج المسؤولية الاجتماعية للشركات في التعليم والتدريب والبحث،

- دمج المسؤولية الاجتماعية للشركات في السياسات الاجتماعية،
- وضع قواعد للمساءلة والمحاسبة والتقييم.

نلاحظ أن هذه المقاربة الاوروبية تعتمد على التدابير السياسية والإدارية عموما، وتحاول توسيع نطاق سياسات الدولة في المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص الى مجالات أوسع من المجال الاقتصادي، كقطاعات التعليم والثقافة.

3- ويلسن وأولسن "wilson , olsen":

قام كل من ويلسن وأولسن "wilson , olsen" بوضع عدة أدوار للحكومات في المسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال: (Salim, 2019)

- **دور التفعيل**: دور الحكومة في بناء وتعزيز الشراكات مع قطاع الأعمال في الشركات والمجتمع المدني على أساس علاقة "رابح – رابح"، وهو الدور الذي ينسجم مع اقتصاد السوق،
- **وضع المعايير**: تسن الحكومة في إطار هذا الدور التشريعات وتضع لوائح تحكم ممارسات وتطبيقات المسؤولية الاجتماعية في المجتمع، مع الأخذ بعين الاعتبار أن عمل الشركات في هذا النشاط طوعي، وبالتالي فإن مسؤوليتها القانونية تكون مخففة إلى حد كبير،
- **وضع المنهجية**: وفي هذا الدور، فإن الحكومة يجب أن تأخذ في الاعتبار التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية محلياً وعالمياً، ويتطلب هذا الدور رؤية واضحة وأهداف محددة للحكومة قبل تسطير الخطط والبرامج والمبادرات التي يعتمدها قطاع الأعمال.

وتعتمد هذه المقاربة على جملة الاجراءات المنهجية الواجب مراعاتها من طرف الدولة في سن سياساتها لتفعيل المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.

4- زاداك "Zadek":

اقترح زاداك "Zadek" ثلاثة أدوار للحكومات في دعم ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات أهمها: (Salim, 2019)

- تعزيز مبدأ مواطنة الشركات حيث لا ينبغي أن يكون الربح هو الدافع الوحيد للأعمال. إذ يجب على أفراد المجتمع ككل باعتبارهم أصحاب مصلحة، ويجب أن يكون تطويره واجبا من واجبات جميع منظمات الأعمال،
- ترسيخ مبدأ التنافسية من خلال تشجيع ودعم ممارسات الشركات الجيدة والمسؤولة، ورصد المكافآت للتجارب الرائدة في هذا المجال،
- اعتماد مبدأ المساءلة والشفافية، من خلال التشريعات التي تنظم عمل مجتمع الأعمال.

نستنتج أن مقاربة زاداك تحاول التركيز على تعزيز علاقة القطاع الخاص بالمجتمع عبر سياسات ترسخ القيم المعيارية الاخلاقية والاجتماعية.

أخيرا يمكن القول بعد عرض هذه المقاربات المختلفة أن السياسات الحكومية في هذا المجال يمكن تصنيفها إلى سياسات عامة طوعية وسياسات عامة إلزامية، كما يمكن أن تنقسم إلى سياسات

تشريع، أو سياسات تنظيم، أو سياسات توعية وتحسيس، أو سياسات تحسين مناخ العمل، وذلك كما يلي:

- **سياسات التشريع**: تهتم بدراسة ومناقشة القوانين ذات العلاقة بالمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، حيث تشمل جميع ابعادها من حماية حقوق الانسان، تحسين ظروف العمل، حماية البيئة ومكافحة الفساد.
- **سياسات التنظيم**: وتتناول كل ما يدخل في تنظيم الاعمال التطوعية للمسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص لخدمة استراتيجيات الدولة في تحقيق التنمية المستدامة في كل مستوياتها الوطنية والمحلية، مثل: تحديد مجالات المشاريع ذات الاولوية وذات البعد الاجتماعي، وتذليل العوائق التي تحد من الممارسات الجيدة،تدريب الموظفين المكلفين بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، تطوير الابحاث والدراسات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، ضمان التنسيق بين الدولة وبين القطاعين العام والخاص في المسؤولية الاجتماعية وتأسيس الشركات بينهما، تقييم اداء المؤسسات في المسؤولية الاجتماعية وتشجيع أصحاب الريادة مع الدعوة لتعميم التجارب الناجحة والاشادة بها....الخ.
- **سياسات التوعية والتحسيس**: وتهدف الى نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص عبر اصدار المنشورات الارشادية للممارسات المثلى واهم المبادرات والبرامج من أجل زيادة الوعي بها، القيام بحملات التوعية الاعلامية، فتح مواقع الكترونية متخصصة، إصدار المطبوعات والنشرات الالكترونية، الزيادة من سمعة الشركات المسؤولة اجتماعيا....الخ.
- **سياسات تحسين مناخ العمل**: وتهدف إلى توفير بيئة مواتية لتبني ممارسات إجتماعية مسؤولة عن طريق التحفيزات والتشجيعات المالية مثل الاعفاءات الضريبية والامتيازات المادية والعينية والتشجيعات غير المالية وهي المبادرات المعنوية كالجوائز التي تمنح للشركات الاكثر أداء للمسؤولية الاجتماعية وكذلك خطابات التثمين والاشادة من القيادات السياسية في الدولة.

المبحث الثالث

الجهود الحكومية لتفعيل المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في الجزائر

عرفت الجزائر تحديات كبيرة في سبيل تحقيقها لأهداف التنمية المستدامة خاصة في بعدها الاجتماعي، ففي ظل اقتصاد ريعي يخضع لتقلبات أسعار النفط وتراجع قدرة الدولة على أداء الرعاية الاجتماعية للمواطنين، خاصة مع بداية ملامح توسع الشركات الكبيرة باستحواذها على الشركات الصغيرة في السوق وزيادة ارباحها بشكل ملحوظ، واندثار بعض المهن البسيطة وتقلص الوظائف، وزيادة أعباء الحياة على المواطنين بارتفاع الأسعار، وتنامي ظواهر خطيرة كالعمالة الرخيصة، عمالة الأطفال، اتساع رقعة الفساد، والتمييز في الوظائف والمهن، بالإضافة إلى المخاطر البيئية، كل هذه التحديات تفرض على الحكومة التوجه نحو القطاع الخاص للاضطلاع بمسؤولياته الاجتماعية من أجل التخفيف على كاهل

الدولة، لكن بالمقابل نجد أن هناك كثيرا من التسهيلات التي استفاد منها كالإعفاءات الضريبية، الأراضي المجانية، والتسهيلات البنكية (ملاح ، 2017)، وسنحاول في هذا المبحث استعراض السياسات العامة التي تبنتها الدولة في الجزائر في إطار المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.

أن السياسات العامة التي سنتها الدولة الجزائرية في البداية في مجال المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تضمنت مجموعة من الإجراءات والتدابير والقوانين من خلال: الانخراط في الالتزامات والمعاهدات الدولية حول المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص وسنتناولها في المطلب الأول، وكذلك القوانين والتنظيمات والهيئات الوطنية والمحلية التي أقرتها الدولة وسنتناولها في المطلب الثاني، وأيضا المبادرات والممارسات المسؤولة اجتماعيا من القطاع الخاص التي سنتناولها في المطلب الثالث، وأخيرا سنتناول في المطلب الرابع التوعية والتحسيس بالمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.

المطلب الأول: انخراط الجزائر في الالتزامات والمعاهدات الدولية حول المسؤولية الاجتماعية القطاع الخاص

صادقت الجزائر على الاتفاقيات الدولية الرئيسية ذات العلاقة بقضايا المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في عدة مجالات كحماية البيئة، حقوق الانسان وتحسين ظروف العمل، خدمة المجتمع، ومكافحة الفساد:

ففي مجال حماية البيئة صادقت الجزائر على الاتفاقيات الدولية التالية: (حسونة و زعبي، 2014، صفحة 110): اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التغيرات المناخية، اتفاقية ريودي جانيرو بشأن التنوع البيولوجي، اتفاقية باريس لمكافحة التصحر، بروتوكول كيوتو للتغيرات المناخية، أما في مجال تحسين ظروف العمل فقد صادقت الجزائر على كل الاتفاقيات الرئيسية التي اصدرتها المنظمة العالمية للعمل وعددها ثمانية (Organisation Internationale de Travail, 2020): اتفاقية "رقم 29" حول مفهوم العمل القسري، الاتفاقية "رقم 87" بشأن حرية تكوين الجمعيات وحمايتها، اتفاقية "رقم 98" حول حق التنظيم والتفاوض الجماعي، اتفاقية "رقم 100" حول المساواة في الأجر، اتفاقية "رقم 105" حول إلغاء العمل القسري، اتفاقية "رقم 111" حول التمييز في التوظيف والتمهين في العمل، اتفاقية "رقم 138" حول الحد الأدنى لسن العمل المحدد بـ: 16 سنة، الاتفاقية "رقم 182" بشأن أسوأ أشكال عمالة الأطفال، في مجال حقوق الإنسان: في هذا المجال صادقت الجزائر على الاتفاقيات التالية (قميدي، 2013، صفحة 98): العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، وفي مجال التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية للفترة "2000- 2015": أقرت الجزائر إعلان الأمم المتحدة للألفية بغية تحقيق الاهداف الانمائية للألفية التي سطرتها الامم المتحدة، حيث تم إقرار ثمانية أهداف إنمائية للألفية في عام 2015 هي كالتالي (ولد بومعزة و حباش، 2017، صفحة 160) الحد من الفقر المدقع والجوع توفير التعليم الابتدائي للجميع، تعزيز المساواة وتمكين المرأة، تخفيض معدل وفيات الرضع،

تحسين صحة الأم، مكافحة الأمراض، ضمان بيئة بشرية مستدامة، حيث سلمت الجزائر تقرير وطني عن الأهداف الإنمائية للألفية في عامي "2005 و2010" لإبراز مدى التقدم الذي أحرزته البلاد في هذا المجال.

المطلب الثاني: القوانين والتنظيمات والهيئات الوطنية في مجال المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص

لم تتضمن القوانين أو التنظيمات الجزائرية صراحة إلى أي من المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية او الشركات أو القطاع الخاص، إلا أن جوانب كثيرة من المجالات والانشطة ذات العلاقة بالمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تم إقرارها، فقد قامت الجزائر بعدة إجراءات ومبادرات بشأن قضايا المسؤولية الاجتماعية للشركات التالية خاصة في مجالي إلزام القطاع الخاص بحماية البيئة ومكافحة الفساد.

ففي مجال حماية البيئة شهدت مهمة حماية البيئة في الجزائر عدم استقرار طيلة ثلاثة عقود منذ أولى بدايات الاهتمام بها وذلك باستحداث اللجنة الوطنية للبيئة سنة 1974 تماشيا مع توصيات مؤتمر الامم المتحدة للبيئة بستوكهولم سنة 1972، حيث تداولت مهمة حماية البيئة 12 وزارة وكتابة دولة من سنة 1977 إلى غاية سنة 2017 عندما استحدثت وزارة البيئة والطاقات المتجددة، وجالت البيئة عبر عدة وزارات، وزارة الغابات سنة 1981، وزارة الري سنة 1984، وزارة الداخلية سنة 1988، وزارة البحث والتكنولوجيا سنة 1990، ثم وزارة التربية سنة 1992، كتابة الدولة المكلفة بالبيئة سنة 1996، وزارة تهيئة الاقليم والبيئة سنة 2001 اين عرفت نوعا من الاستقرار (وناس، 2017، صفحة 21)، ومنذ العام 2000، أدرجت الجزائر مبادئ التنمية المستدامة في سياساتها وبرامجها الوطنية، وحاولت تعزيز تنظيمها من خلال عدة تدابير ركزت اساسا على تحديد معايير الانبعاثات في القطاعات، وحماية الموارد المائية والتربة والغابات، بهدف تحسين الحياة البيئية للمواطنين (Republique Algerienne Démocratique et populaire, 2011, p. 20).

كما قامت الدولة في الجزائر سنة 2002، بتسطير برنامج تحت مسمى "خطة عمل وطنية من أجل البيئة والتنمية المستدامة "PNAE-DD" Plan National d'Action pour l'Environnement et le Développement Durable" امتد في مرحلة أولى من الفترة "2002-2012"، ثم تلتها مرحلة جديدة من هذا البرنامج تمتد من الفترة "2012- 2021" اندرجت ضمن برامج الانعاش الاقتصادي (بوحنية، 2017)، كما أنشأت وزارة البيئة وتهيئة الاقليم في إطار مسعاها لحماية البيئة عدة هيئات عمومية هي: (موقع وزارة البيئة والطاقات المتجددة، 2020) الوكالة الوطنية لتغير المناخ، مركز تنمية الموارد البيولوجية، المرصد الوطني للبيئة والتنمية، المركز الوطني لتكنولوجيات الإنتاج النظيف، حيث تساهم هذه الهيئات في مراقبة مدى التزام مؤسسات القطاع الخاص بحماية البيئة في جميع مراحل عمليات الانتاج والتوزيع، ويعد المعهد الجزائري للتقييس "IANOR" الذي أنشئ في عام 1998 هيئة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري، بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 98-69 في 21 فبراير 1998 بصيغته المعدلة والمكمّلة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 11-20 المؤرخ في 25 يناير 2011، يعمل تحت إشراف وزارة

الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار المسؤول عن اعتماد العلامات التجارية المطابقة للمعايير الجزائرية والتسميات ذات النوعية، فضلا عن الإذن بتسليم تصريح باستخدام هذه العلامات التجارية للمؤسسات الصناعية بما فيها مؤسسات وشركات القطاع الخاص، كما يسهر على مراقبة استخدام هذه التصاريح في اطار التشريع المعمول به؛ كما تعمل هذه الهيئة على ترقية الأعمال والبحوث والتجارب في الجزائر أو في الخارج وكذلك وضع مرافق الاختبارات اللازمة لإنشاء المعايير وضمان تنفيذها (وزارة الصناعة و المناجم، 2020)، فالدور الأساسي لهذه الهيئة يتمثل في القيام بتدريب وتكوين موظفين من المتعاملين الاقتصاديين على رأسها مؤسسات القطاع الخاص عن طريق تقديم شهادات خاصة بعد القيام بدورات تدريبية وتكوينية داخل الشركات وفيما بينها حول عدة معايير، خاصة معيار المسؤولية الاجتماعية "iso 26000" المتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للمنظمات في الجزائر من أجل زيادة الوعي بالمسؤولية الاجتماعية لدى مؤسسات القطاع الخاص والتدريب عليها وتشجيع اعتماد هذا المعيار ومساعدة المتعاملين الاقتصاديين على تطبيق مختلف المعايير وتطوير قدرات التوحيد القياسي، حيث يقدم المعهد مجموعة كاملة من المهارات التعليمية لعملائه، إضافة لتنظيمه لندوات وأيام دراسية وإعلامية حول مختلف عمليات التقييس ومطابقة معايير الجودة ومعايير السلامة البيئية. (Institut Algérien de Normalisation, 2015).

أما في مجال مكافحة الفساد اتخذت الجزائر عدة تدابير وآليات في اطار مكافحة الفساد على المستوى التشريعي وعلى المستوى المؤسساتي (بن عودة، 2016، صفحة 242) في إطار تعزيزها للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، فعلى المستوى التشريعي تناول قانون منع ومكافحة الفساد رقم 01/06 الإجراءات التالية: تعزيز وضع معايير وإجراءات المحافظة على نزاهة كيانات القطاع الخاص، الوقاية من الاستخدام السيء للإجراءات المنظمة للقطاع الخاص، تعزيز الشفافية بين كيانات القطاع الخاص، التدقيق الداخلي لحسابات المؤسسات الخاصة.

هذا وقد نص القانون على بعض الممارسات المنافية للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في إطار الوقاية من الفساد بأن تتضمن معايير المحاسبة وتدقيق الحسابات المعمول بها في القطاع الخاص ما يلي (بن عودة، 2016، صفحة 259): مسك حسابات خارج الدفاتر، منع إجراء المعاملات دون تبيينها بصورة واضحة، استخدام المستندات المزيفة ومنع تسجيل أي نفقات وهمية،الإتلاف العمدي لمستندات المحاسبة قبل انتهاء الآجال المنصوص عليها، كما أورد نفس القانون عدة عقوبات لجرائم قد تدخل في اطار الفساد في القطاع الخاص مثل الرشوة في القطاع الخاص، اختلاس الممتلكات في القطاع الخاص، التمويل الخفي للأحزاب السياسية وتبييض عائدات الفساد.

كما أنشأت الدولة الهيئة الوطنية للوقاية ومحاربة الفساد "Organe National de Prévention et de Lutte contre la Corruption" "ONPLC" والتي من مهامها مراقبة مدى التزام شركات القطاع الخاص بتطبيق مسؤولياتها الاجتماعية في إطار مكافحة الفساد، بعد توقيع الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة ضد الفساد، في عام 2012 والتي نصت في المادة 6 منها على أن تكفل

كل دولة وجود هيئة او هيئات تتولى منع الفساد، وقد أسندت الدولة لهذه الهيئة المهام التالية (الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته، 2016): اقتراح استراتيجية شاملة لمكافحة الفساد، تطوير برامج تعليمية لزيادة وعي المواطن بضرورة مكافحة الفساد، جمع واستغلال كل المعلومات التي تخدم عمليات الكشف عن أفعال الفساد ومنعها، جمع التصريحات حول الأصول المالية والعقارية دوريا من الممثلين المنتخبين المحليين وبعض الموظفين العموميين الذين يشغلون مناصب حساسية في الدولة، مراقبة وتقييم أنشطة مؤسسات القطاع الخاص ومحاسبة الشركات.

المطلب الثالث: المبادرات والممارسات المسؤولة اجتماعيا للقطاع الخاص في الجزائر

أقرت الحكومة الكثير من المبادرات والممارسات للمسؤولة الاجتماعية للقطاع الخاص بغية نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية، ويمكن ذكر بعض هذه المبادرات حيث أقرت الدولة وضع العديد من مؤسسات القطاع الخاص لمدونات عمل في إطار المسؤولية الاجتماعية، مثل مدونة السلوك المهني لجمعية المنتجين الجزائريين للمشروبات APAB، وهو دليل يحدد المسؤولية الاجتماعية لمختلف أصحاب المصلحة في قطاع المشروبات والعصائر والقواعد والأخلاق المهنية المطبقة على الشركات في ميدان المشروبات كما تعد هذه المدونة مرجعا لمبادئ حسن السيرة والسلوك وأفضل الممارسات لدى أرباب الأعمال والموظفين في هذا القطاع الإنتاجي (Akinocho, 2014)، وفي ذات الإطار أنشأ منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) في سنة 2015 لجنة لأخلاقيات الأعمال والحوكمة (Foroum des Chef des Entreprise, 2015)، كما تم إنشاء المعهد الجزائري لحوكمة الشركات "معهد حوكمة الجزائرIAGE" بمبادرة شراكة بين القطاعين العام والخاص، اعتمد في 11 مارس 2009 بدعم من الحكومة الجزائرية متمثلة في وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ALGERIE FOCUS, 2010)، تهدف هذه المبادرة إلى تطوير أداء النسيج الاقتصادي في الجزائر وتعزيز ممارسات الحكم الراشد عن طريق عمليات التدريب وتقديم المعلومات والاستشارات والدراسات، وكذلك إطلاق منصة المسؤولية الاجتماعية للشركات بالجزائر SE-Algerie من طرف المعهد الجزائري لحوكمة الشركات بالتنسيق مع ORSE المرصد الفرنسي للمسؤولية الاجتماعية للشركات (L'Institut Algérien de Gouvernance d'Entreprise, HAWKAMA EL DJAZAÏR, et l'Observatoire français de la Responsabilité Sociétale des Entreprises, ORSE, 2014)، بالجزائر العاصمة 18 مارس 2014.

كما شجعت الدولة الجزائرية الشركات بما فيها مؤسسات القطاع الخاص على تبني المعيار ISO26000 الخاص بالمسؤولية الاجتماعية عن طريق مشروع المسؤولية الاجتماعية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا RS MENA (Organisation Internationale de Normalisation) الذي ضم ثمانية بلدان عربية من بينها الجزائر، يهدف هذا المشروع لوضع استراتيجية كاملة للتنمية المستدامة من خلال التكامل الفعال لمبادئ وممارسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات باستخدام معيار ISO 26000 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو مشروع دعمته المنظمة العالمية للتقييس ISO بتمويل من الوكالة السويدية للتعاون الدولي للتنمية SIDA خلال الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى العام 2014 إلا أنه عرف تأخرا بعد العام 2014، وقد مثل الجزائر في هذا المشروع المعهد الجزائري للتوحيد القياسي

IANOR، بالإضافة إلى استفادة 16 مؤسسة جزائرية كان من بينها مؤسسات القطاع الخاص التي انخرطت مبكرا سنة 2011، ومنها شركة روبية للعصائر الطبيعية NCA-RUIBA، المؤسسة الجزائرية للتغليف SASACE، مؤسسة عميمر للتصنيع الغذائي AMIMER ENERGIE، مؤسسة حداد للأشغال العمومية ETRHB، شركة تسيير المياه والصرف الصحي في الجزائر SEAAR، كما استفادت كافة المؤسسات المشاركة من دعم وتدريب لتكييف نشاطاتها مع المسؤولية الاجتماعية وجعلها أخلاقية وأكثر شفافة بالاعتماد على معيار ISO 26000، وقد حقق هذا المشروع عدة نتائج أهمها (مرزق، 2019، صفحة 80): تعزيز القدرات البشرية والمؤسسة في مجال المسؤولية الاجتماعية لدى مؤسسات القطاع الخاص، حيث استفاد حوالي 16 خبيرا وطنيا من تكوين معمق في كيفية تكييف سياسات المؤسسات التجارية والصناعية مع المسؤولية الاجتماعية، تدريب 27400 عاملا على ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات، تقديم الدعم التقني للمؤسسات لتسهيل تطبيق لمعيار 26000 ISO.

المطلب الرابع: التوعية والتحسيس بالمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص

سعت الجزائر للترويج للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص بالتحسيس بأهميتها في أوساط المؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة عن طريق عقد المؤتمرات والندوات التي تنظمها أو ترعاها، حيث شهدت الجزائر الملتقيات والتظاهرات الرسمية التالية: تنظيم مؤتمر دولي جزائري ألماني مشترك جمع كل من "النادي الجزائري للشباب الجزائري المسيرCJD" ، و "الوكالة الوطنية للتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة ANDPME" "ومؤسسةالتعاون التقني الألماني GIZ" بعنوان "التنمية المستدامة: المسؤولية الاجتماعية محركات النمو للشركات الصغيرة والمتوسطة "، كان ذلك في الجزائر العاصمة بتاريخ 13 ديسمبر 2011، وكان يهدف هذا المؤتمر لدعم تنفيذ تشريعات بيئية متطورة في المنطقة والمساهمة في صنع سياسة بيئية متكاملة ويدعم تعزيز المهارات في التخطيط والتنسيق بين مختلف القطاعات، كما ركز هذا التعاون الألماني-الجزائري في مجال البيئة على عدة مجالات مثل: الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، الحفاظ على التنوع البيولوجي، والتكيف مع تغير المناخ، إدارة النفايات وتعزيز تقنيات وابتكارات صديقة للبيئة لدى الشركات الاقتصادية خاصة شركات القطاع الخاص (Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit GIZ, 2018).

هذا إضافة لتنظيم المؤتمر حول النمو الأخضر بحضور حوالي 40 وزير إفريقي للبيئة ورئيس ومؤسس المنظمة العالمية "R 20" أرنولد شوارزنيجر Arnold Schwarzenegger الذي احتضنته مدينة وهران في شهر فيفري 2014، إذ تم اقتراح فكرة هذا المؤتمر من طرف الجزائر من أجل توحيد مواقف الدول الإفريقية الكبرى حول القضايا البيئية على نطاق عالمي وتبني استراتيجيات موحدة في هذا المجال تلتزم بها الدول والشركات في أفريقيا على حد سواء. (M. Koursi, 2014)، وعقد المنتدى الأول حول الأخلاقيات والمسؤولية الاجتماعية للشركات، في الجزائر بتاريخ 26 مايو 2014 تحت رعاية وزير الصناعة، ويهدف المنتدى إلى دراسة سبل تعزيز التنمية في الجزائر انطلاقا من تفعيل المسؤولية الاخلاقية

والمسؤولية الاجتماعية للشركات العامة والخاصة، وكان هذا المنتدى فرصة لمنح جوائز لسفراء المسؤولية الاجتماعية و الاخلاقية في المؤسسات.

الخاتمة:

لقد زاد الاهتمام بموضوع المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص خصوصا بعد هيمنة فلسفة السوق الحرة والتوجه نحو الخصخصة في كثير من دول العالم من جهة، وتزايد مساهمة حجم القطاع الخاص في القيام بالخدمات العامة التي تهدف لإشباع حاجات المجتمع خاصة على مستوى التنمية المستدامة من جهة ثانية، إلى ضرورة مساهمة هذا القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة متجاوزا بذلك هدف تعظيم الربح تحقيقا للمسؤولية الاجتماعية بالحفاظ على البيئة وتحسين جودة حياة الإنسان، إلا ان هذا الأمر حتم على الحكومات التدخل لوضع سياسات وتشريعات لتنظيم ممارسة هذه المسؤوليات، وبالتالي انخراط السياسات العامة الحكومية في عملية ضبط وتنظيم المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، وانقسمت الرؤى تجاه هذه السياسات بين من يرى ضرورة أن تكون سياسات طوعية أو أن تكون إلزامية، وقد انخرطت الجزائر كغيرها من الدول في هذا المجال من أجل تنظيم السياسات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية حيث قامت بمجموعة من التدابير المتعلقة بالمصادقة على مجموعة من الاتفاقيات الدولية وأرست جملة من القوانين والمبادرات المحلية والوطنية في إطار تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، هذا إضافة إلى تنظيمها لحملات التوعية والتحسيس من خلال بعض المؤتمرات والندوات لمؤسسات القطاعين العام والخاص.

بعد هذه الدراسة يمكن استخلاص **النتائج** التالية:

- إن تعاظم قيمة المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص أصبح جليا ولا يمكن الاستغناء عنها، في ظل عولمة الاقتصاد العالمي، وانحسار قدرات الدولة في مجال المسؤوليات الاجتماعية،
- فرضت ممارسة القطاع الخاص للمسؤولية الاجتماعية وجود سياسات عامة لتوجيهها،
- تحول مسار السياسات العامة للمسؤولية الاجتماعية من مبادرات ذات صفة طوعية وناعمة، إلى سياسات تتصف بالتقييد والضبط والصلابة والالزامية، من أجل ضمان قيام القطاع الخاص بمساهمات إيجابية لخدمة المجتمع،
- تبني الجزائر بعض التدابير والممارسات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، لكن دون وجود سياسة عامة واضحة لترقية ممارسات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص،
- ساهم عدم وجود هيئات ومؤسسات رسمية في الجزائر تُعنَى بالتخطيط وتنظيم المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص، في عدم تبني الدولة لسياسات عامة واضحة وقوية لتنظيم المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.

الإحالات والمراجع:

1. *Dictionnaire LAROUSSE (s.d.). Récupéré sur Dictionnaire LAROUSSE: https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/responsabilit%C3%A9/68694*
2. *Foroum des Chef des Entreprise. (2015). Liste des commissions thématiques du FCE. ALGER. Récupéré sur http://www.fce.dz/wp-content/uploads/2015/09/liste-des-commissions-thematiques-du-fce.pdf*
3. *ALGERIE FOCUS (2010, 10 20). Récupéré sur: https://www.algerie-focus.com/2010/10/creation-dun-institut-de-la-gouvernance-dentreprise/*
4. وزارة البيئة و الطاقات المتجددة: (2020). تم الاسترداد من موقع http://www.meer.gov.dz/a/?page_id=205
5. *Albareda, L., Lozano, J., & Ysa, T. (2007). Public Policies on Corporate Social Responsibility: The Role of Governments in Europe, Journal of Business Ethics,2007. Journal of Business Ethics.*
6. *Akinocho, A. (2014, 06 17). Les producteurs de boissons algériens lance un code de bonne conduite professionnelle. Récupéré sur AGRO: https://www.agenceecofin.com/gestion-publique/1706-20836-les-producteurs-de-boissons-algeriens-lance-un-code-de-bonne-conduite-professionnelle.*
7. *Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit GIZ. (2018). ALGERIE. Récupéré sur https://www.giz.de/en/worldwide/26472.html*
8. *Fox, T., Ward, H., & Howard, B. (2002). PUBLIC SECTOR ROLES IN STRENGTHENING CORPORATE SOCIAL RESPONSIBILITY: A BASELINE STUDY. The World Bank.*
9. *Institut Algérien de Normalisation. (2015). Récupéré sur https://www.ianor.dz/index.php?id_page=36*
10. *L'Institut Algérien de Gouvernance d'Entreprise, HAWKAMA EL DJAZAÏR, et l'Observatoire français de la Responsabilité Sociétale des Entreprises, ORSE. (2014). Presentation de la platform RSE Algerie. ALGER.*
11. *M. Koursi. (2014, 02 22). Conférence de haut niveau sur la croissance verte à Oran: Mobiliser la communauté internationale. Récupéré sur elmoudjahid: http://www.elmoudjahid.com/fr/actualites/54710*
12. *MENSAH-ATTOH, K. S. (2016). Action du pouvoirs publics en matière de responsabilité sociale des entreprises. COLLOQUE « La responsabilité sociétale des Organisations à travers les droits de l'homme ». Dakar SENEGAL: Réseau des J R S.*
13. *Organisation Internationale de Normalisation. (s.d.). Le projet SR MENA. Récupéré sur https://www.iso.org/fr/iso-sr-mena.html*
14. *Organisation Internationale de Travail. (2020). Ratifications pour Algérie. Récupéré sur http://www.ilo.org/dyn/normlex/fr/f?p=NORMLEXPUB:11200:0::NO::P11200_COUNTRY_ID:102908*
15. *Republique Algerienne Démocratique et populaire. (2011). 19ème session de la Commission du Développement Durable des Nations Unies (CDD-19).*
16. *Ruslan, K., & Dalia, S. (2008). THE ROLE OF PRIVATE SECTOR IN CSR DEVELOPMENT IN LITHUANIA;. (2), pp. 124-125.*
17. *Salim, S. (2019). The Role of Dubai Government in Supporting Responsible and Sustainable Practices of the Private Sector: A Case Study on the Dubai Chamber of Commerce and Industry. RAIS Conference Proceedings.*

18. *Ton Verina, G., & Ingram, J. (2013). Corporate Social Responsibility: the role of public policy. A systematic literature review of the effects of government supported interventions on the corporate social responsibili Ministry of Foreign Affairs of the Nether. Ministry of Foreign Affairs of the Nethelands.*
19. احمد الكواز. (يونيو، 2008). بيئة ممارسة انشطة الاعمال ودور القطاع الخاص. سلسلة اجتماعات الخبراء، صفحة 07.
20. الطيب ,ح .(2000) .الدولة العصرية دولة مؤسسات .القاهرة : الدار الثقافية للنشر.
21. المعجم الوسيط. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من معاجم: https://www.maajim.com/dictionary/%D8%B3%D8%A3%D9%84
22. الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته. (27 ديسمبر، 2016). تم الاسترداد من http://www.onplc.org.dz/index.php/ar/2016-12-27-09-56-43
23. حسين عقيل عقيل. (1999). فلسفة مناهج البحث العلمي. القاهرة، مصر: مكتبة مدبولي.
24. حسين عمر. (1999). موسوعة المصطلحات الاقتصادية. القاهرة، مصر: مكتبة القاهرة الحديثة.
25. حسين ,ا .م) .د.ت .(مدخل إلى تحليل السياسات العامة .الاردن :المركز العلمي للدراسات السياسية، جامعة اليرموك.
26. حورية بن عودة. (2016). الفساد وآليات مكافحته في اطار الاتفاقيات الدولية والقانون الدولي. اطروحة دكتوراه علوم، 242. قسم الحقوق جامعة سيدي بلعباس.
27. ذكاء مخلص الخالدي. (2013). منظمة التجارة العالمية و الشراكة الاوروبية - المتوسطية و دور القطاع الخاص. تأليف طلال ابو غزالة و اخرون، دور القطاع الخاص في مسار التنمية المستدامة و ترشيد الحكم في الاقطار العربية (صفحة 273). بيروت: المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات.
28. رضا ثابت عثمان حسن فولى. (2019). التطورات العلمية و الاطر النظرية للمسؤولية الاجتماعية. تأليف منير دريدي وآخرون، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات و الشركات بين المقاربات النظرية والممارسة التطبيقية (صفحة 34). برلين، المانيا: المركز الديمقراطي العربي.
29. زياني ,خ & .,بوغليطة ,ا .(2017) .دور السياسات العامة في نشر مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات على مستوى القطاع الخاص في ظل التجربة البريطانية و الهندية .الملتقى الدولي الثاني حول المؤسسة بين الضرورة الاقتصادية و التحديات البيئية .جامعة جيجل، الجزائر.
30. صونيا ولد بومعزة، و خولة حباش. (2017). تقييم اداء الجزائر لاقامة شراكة عالمية من اجل تفعيل الاهداف الانمائية للالفية الثالثة. مجلة مدارات سياسية(01)، صفحة 160.
31. عايد عبد الله العصيمي. (2015). المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة. عمان، الاردن: دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع.
32. عبد الغني حسونة، و عمار زعبي. (اكتوبر، 2014). دسترة موضوع البيئة في الجزائر. مجلة العلوم القانونية والسياسية(14)، صفحة 110.
33. عبد القادر يختار، و عبد الرحمان عبد القادر. (2011). دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية حالة الدول العربية. النمو المستدام و التنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الاسلامي، (صفحة 03). الدوحة.
34. عبد الله مرزق. (2019). أثر اخلاقيات الاعمال القضايا الجوهرية للمسؤولية الاجتماعية وفقا لمعيار ISO 26000. اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، 80. جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

35. فهمي خليفة الفهداوي. (2001). السياسة العامة منظور كلي في البنية و التحليل. عمان، الاردن: دار المسيرة للنشر و التوزيع.

36. قوي بوحنية. (2017). تشريعات حماية البيئة في الجزائر في ظل اتجاهات الحوكمة المحلية. أمن وحماية البيئة، (صفحة 8). جامعة نايف للعلوم الامنية.

37. محاضرات مقياس السياسات العامة سنة اولى ماستر. (2019). تم الاسترداد من الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الاستراتيجية: https://www.politics-dz.com/محاضرات-مقياس-السياسات-العامة-ماستر-س/

38. محمد جبالة، و مختارية مقدم. (2019). المسؤولية الاجتماعية اشكالية المفهوم و الخلفية المعرفية. تأليف دريدي منير و اخرون، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات و الشركات بين المقاربة النظرية و الممارسة التطبيقية (صفحة 10). برلين، المانيا: المركز الديمقراطي العربي.

39. محمد حسام الدين. (2003). المسؤولية الاجتماعية للصحافة. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

40. محمد عبد حسين الطائي. (2016). المسؤولية الاجتماعية للشركات واخلاقيات الاعمال. عمان: دار الثقافة للنشر و التوزيع.

41. محمد فوزي قميدي. (ابريل، 2013). السياسة الجنائية و حماية حقوق الاحداث في الجزائر. مجلة الفقه والقانون(6)، صفحة 98.

42. مراد ملاح. (18 يناير، 2017). المسؤولية الاجتماعية بالجزائر. تم الاسترداد من الحوار: https://www.elhiwardz.com/contributions/73138/

43. مريم بن ادريس رضوان عوض. (04 اغسطس، 2017). شمولية مفهوم المسؤولية المجتمعية. تم الاسترداد من المركز الديمقراطي العربي: https://democraticac.de/?p=48246

44. هدى رزق. (2013). المسؤولية الاجتماعية و حوكمة الشركات. تأليف طلال ابو غزالة و اخرون، دور القطاع الخاص في مسار التنمية المستدامة و ترشيد الحكم في الاقطار العربية (صفحة 223). بيروت، لبنان: المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات.

45. وزارة الصناعة والمناجم. (2020). تم الاسترداد من http://www.mdipi.gov.dz/?%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%87%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A

46. يحي وناس. (جويلية، 2017). الاليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر. اطروحة دكتوراه في القانون العام، 21. جامعة ابوبكر بلقايد-تلمسان.